

□



تعتبر الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال عن اعتزازها بدعم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان الدائم لحرية الصحافة أيام الشدة والاستبداد وكذلك في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمر بها بلادنا حاليا. فقد كانت الرابطة التي تحتفل اليوم الجمعة 25 ماي 2012 ، بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيسها، صوتا جريئا وفاضحا للانتهاكات التي تطال الحريات الأساسية □ ومن بينها حرية التعبير □ وحق الصحفيين في الوصول إلى مصادر الخبر □ وممارسة دورهم الرقابي المستقل وفق قواعد المهنة الصحفية وأخلاقياتها.

وتأمل الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أن تعزز بقية مكونات المجتمع المدني جهود الرابطة من أجل حماية حق التونسيين في إعلام حر ومستقل □ وملتزم بالمعايير الدولية لحرية التعبير مثلما شدد على ذلك تقريرها الصادر في 30 أفريل 2012 )  
رابط  
المتقرير □

<http://www.inric.tn/INRIC%20Rapport%20final.pdf>

)

و

تذكر الهيئة أن □

"إعلان قرطاج حول حرية الصحافة" الذي تبناه أكثر من 700 مشارك من حوالي 90 بلدا خلال المندوبة الدولية □ التي نظمتها الميونسكو بتونس بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة يومي 4 و5 ماي 2012، يعكس جملة من التوصيات تضمنها تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال.

ومن بين هذه التوصيات بالخصوص ضرورة تحويل وسائل الإعلام التابعة للدولة إلى مرفق عمومي وإحاطتها بضمانات الاستقلالية المتامة، وجوب اختيار المسؤولين □ على رأس □ المؤسسات الإعلامية □ العمومية في إطار الشفافية وطبقا لمعايير الكفاءة لا غير.

وترى الهيئة أن مسار إصلاح الإعلام والاتصال يستوجب، مثلما حدث في الدول التي مرت بتجارب انتقال ديمقراطي، □ وجود إرادة سياسية قوية ودعم كبير من المجتمع المدني.

كما تحذر من خطورة استمرار الفراغ التشريعي الحالي نتيجة عدم تفعيل المرسومين الصادرين في المراتب الرسمي منذ 4 نوفمبر 2011 وهما المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والرسوم 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.

وتؤكد الهيئة على أن وجود إعلام حر وتعددي ووسائل إعلام عمومية مستقلة تعكس بصدق مشاغل المواطنين وتطلعاتهم، يعد إحدى الشروط الأساسية لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

□